



(محمود الطويل)

متظاهرون لبنانيون يقفون على «جسر الريح» في بيروت

## الخطر الاقتصادي يتفاقم... وتمسك السلطة والشارع بمواقفهما

# التطورات اللبنانية إلى أين؟

## فريق السلطة سكران بتفرد بيار عيسى لـ «الأبناء»: قوة الثورة بعدم وجود قيادة منظمة لتحركها

بيروت - زينة طنّارة

رأى الأمين العام لحزب الكتلة الوطنية بيار عيسى، أن قوة «الثورة» وبعدم وجود قيادة منظمة لتحركها، فهي ثورة عفوية وستبقى ردادات فعل الثوار عفوية حيال تعاطي السلطة الحاكمة بتكابر مع مطالبهم وأهمها رحيل الحكومة. معتبرا أن إصرار السلطة على زج الجيش والقوى الأمنية والأجهزة في مواجهة مع الثوار لفتح الطرقات، مرده إلى وجود فريق سياسي سكران في نفقه بالسلطة، ويعتبر كل حراك من خارج توجيهاته وتعليماته موجهاً ضده، ولم يتقبل بالتالي هتاف الناس ضد الزعيم الطائفي وضد الفساد والزبائنية والتبعية. ولفت عيسى في تصريح لـ «الأبناء» إلى أن أهم إنجاز حققته الثورة، هو أنها كسرت حاجز الصمت في وجه قسمة الزعيم، وحازت الخوف بين الطوائف والمناطق، وأعادت تلحيم الشرخ الذي صنعتها أيادي القوى السياسية الفاسدة بين السنّي والشيعي والماروني والدرزي، فأدت السلسلة البشرية من صيدا إلى طرابلس بأبهي صورة حضارية رسمتها الثورة، لتؤكد للعالم على وسع الكوكب على الشعب اللبناني على اختلاف أطرافه ومذاهبه ومشاربه شعب واحد موحد، وللأمة للبنان الوطن والدولة وحده لا غير. وردا على سؤال، نفى عيسى أن تكون السلطة الحاكمة صامتة أمام ثورة الشعب، فقد سعت منذ اليوم الأول لانطلاقها إلى تقليل خسائرها، فوضعت سلما من الدرجات في تعاطيها مع الحركة الثورية، فأقرت على الدرجة الأولى منه ورقة الإصلاحات التي إن اكدت شيئا فهو أولا وجود انفصام في الشخصية لدى أعضاء النادي السياسي الحاكم، وثانيا لاكتشاف الفئران أن هذه الدعوة مجرد فخ لفرملة في محاولة للإبقاء بوجود مواجهات عونية - قواتية، أما وقد سقطت الدرجات الخمس، يبقى السؤال بماذا ستظل غدا السلطة الحاكمة من على الدرجة السادسة؟

## تساؤم من احتمال الانهيار المالي وخسارة السنة الدراسية

بيروت - جويل رياشي

للمرة الأولى في تاريخ دولة لبنان منذ الاستقلال، يشعر أولياء التلامذة بإمكانية خسارة العام الدراسي بأكمله، الأمر الذي لم يحصل حتى في عز الحرب الأهلية (1975-1990)، إذ اقتصر الأمر وقتذاك على إلغاء الامتحانات الرسمية للشهادتين المتوسطة والثانوية، وترفع التلامذة بإفادات مدرسية.

يتعامل اللبنانيون بكثير من الواقعية مع ما تشهده عاصمتهم وبقية المحافظات من احتجاجات. تعامل يقوم على طريقة: كل يوم بيومه، من دون التخطيط للغد. وينظرون بحذر إلى اليوم التالي. حذر يقوم على القلق من إمكان إبحام المؤسسات التي تتولى تحصيل عائداتها من الداخل اللبناني عن تسديد رواتب موظفيها.

قطاعات تعاني قبل التظاهرات الأخيرة تعثرا ماليا ترحم تأخيرا في تسديد رواتب الموظفين.

محطة تلفزيونية تعتبر حاليا «مهد الثورة»، ألحت للعاملين لديها لتأخير محتمل في تسديد الرواتب، «ليس على الأقل قبل العاشر من نوفمبر المقبل».

المصارف بدورها تحاذر فتح أبوابها، ليس فقط خشية ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي في أسواق بيروت، بل تحسبا لإقبال الزبائن على سحب وادائعهم ما يسبب بانهايار الكتلة النقدية، الأمر الذي لم يحصل أيضا في عز الحرب الأهلية.

غابت الرسائل النصية الشهرية التي يتلقاها الزبائن من المصارف، والمتعلقة بتسديد القروض الخاصة بالبطاقات الائتمانية. واقتصرت العمليات على تأمين مصرف الجيب من مكينسات الصراف الآلي، بعد تقليص حجم السحوبات وتحديد سقف أسبوعي لها، وحصر القسم الأكبر منها بالعملة الوطنية.

وتيرة اعتراضية تتسارع في ضوء انسداد آفاق الحلول، وخصوصا الاقتصادية منها، مع إجماع القسم الأكبر على تقريبات موعد الانهيار المالي الشامل الذي كان متوقعا بعد سنتين كحد أقصى، إلى المقبل القريب من الأيام.

بعدما تعذر انعقاد المجلس الأعلى للدفاع (برئاسة رئيس الجمهورية)، ومجلس الأمن المركزي (برئاسة وزير الداخلية)، لأن الوقت ليس وقت قرارات أمنية وإنما وقت معالجات سياسية أو لأن التوافق السياسي على معالجات أمنية لم تحصل. جرت محاولة من نوع آخر عندما باذر قائد الجيش إلى اجتماع أمني في المنطقة. وهذا الموقف الجديد من جهة البرزة جمعه مع قادة الأجهزة الأمنية (الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة)، وتم فيه التوصل إلى ضرورة فتح الطرقات ولكن «حبا، وليس بالقوة، كما تم توزيع المهام على هذه الأجهزة، بحيث لا يعود الجيش لوحده مسؤولا عن أمن الطرقات وفتحها. ولكن سرعان ما تبين أن هذه المحاولة لا تمتلك مقومات النجاح إذا لم تردفها حوافز سياسية، وأن طرقات الشارع ستستمر مقطوعة طالما لم تفتح طرقات الحلول السياسية.

● **سادسا:** تفاقم الأزمة وبروز مخاطر وملاحق فوضى أمنية في ظل حالة من شلل عام ونام في البلاد. كل ذلك يؤدي إلى تسريع وتيرة الانهيار النقدي والمالي على وقع خشية متزايدة من انهيار في سعر صرف الليرة وعدم قدرة مصرف لبنان على استيعاب الوضع لديه من «سلاح» وقدرات. وعلى وقع ضغوط تمارس على مصرف لبنان والحاكم رياض سلامة من «شارع جانبي» متفرع عن شارع الثورة الأساسي ومنفصل عنه. وفي ظل إقفال متواصل للمصارف في وضع غير طبيعي وغير مسبوق يجعل من فتح أبواب المصارف هو المشكلة وليس استمرار إغلاقها. ملخص كل هذا الوضع والصورة القاتمة أن الأزمة إلى اشتداد ودرجة المخاطر ترتفع بانتظار من سيخطو الخطوة الأولى إلى الوراء، وأيهما يسبق الإخفاق السياسي في جدار الحكومة، أم الإخفاق الأمني في الشارع المطع أوصالاً؟

والإقليمي، والذي يوظف جهات داخلية، وقال نصرالله صراحة وبلغة اختلط فيها النصيح والتنبه مع التحذير والتهديد، أنه خائف ليس على المقاومة وإنما على البلد، وإنما يكون هناك أحد يريد أن يأخذ بلدنا ويعمل فيه مشاكل وتوترات سياسية واجتماعية وأمنية، وبأخذه إلى «حرب أهلية» ليصبح مثل بلدان المنطقة. وهذا الموقف الجديد من جهة حزب الله، المنحسب والمرتاب ولديه الخشية والشكوك، سيجرح تشددا في الموقف السياسي، وخصوصا في الموضوع الحكومي، إذ إن حراكا بهذا الحجم، لن يتوقف عند تغيير حكومي، كما لم يتوقف قبل أيام عند ورقة إصلاحية، وإنما سيستمر ويستعاطي مع أي تراجع وتنازل من جانب السلطة على أنه مؤشر ضعف، ويشجع على طلب مزيد من التنازلات لإمساك بزمام الأمور والمبادرة. ووضع الحكم في موقع الدفاع والقتال التراجعي.

● **خامسا:** إذا كان الحل السياسي متعذرا، فإن الحل الأمني متعذر أيضا، وهذا ما تبين بعد عدة محاولات جرت لفتح الطرقات وباءت كلها بالفشل، ما دفع قيادة الجيش إلى أن تنصح بسلوك طريق الحل السياسي للأزمة في الشارع، لأن المعالجة الأمنية وحدها لا تكفي ولا تستقيم، وإنما ستكون سببا إلى تفاقم الوضع ورفع درجة الخطورة فيه، ذلك أن الشعب المنتفض مصر بثبات وعناد على البقاء في الشارع و«افتراشه»، والجيش لا يمكنه أن يفض الاعتصامات ويفتح الطرقات بالقوة، وجاءت حادثة البغدادي والاشتباك الذي حصل بين الجيش والمتظاهرين وتطور إلى إطلاق نار اندلاع الثورة، ليظهر أن الوضع من جانب الجيش للمرة الأولى منذ اندلاع الثورة، لا يظهر أن الوضع إذا انزلق إلى العنف والقوى، فإنه ينزلق إلى الهاوية، وأن الدماء إذا سالت في الشارع ستكون الطريق الأسرع إلى استقالة الحريري الذي لا يحتمل ضغوطا إضافية، خصوصا إذا تحولت ورقة الشارع من ورقة له إلى ورقة عليه.

الحريري لا يذهب إلى الاستقالة إلا بعد التاكيد من تشكيل حكومة جديدة وسريعا، وهذا لن يكون متاحا إلا إذا كان هناك اتفاق مسبق على هذه الحكومة، لأن ما يمكن للحريري أن يفرضه ويحصله الآن لن يكون ممكنا بعد الاستقالة. - الحريري ليس «منزعجا كثيرا» من تظاهرات الشارع. من جهة، هذه التظاهرات لا تضغط ولا تصوب عليه بقدر ما تضغط على باسيل وتصوب على العهد، بل دليل أن الشارع المنتفض يقبل بالحريري رئيسا لحكومة جديدة، ولكنه لا يقبل أن يكون باسيل في عدادها. ومن جهة ثانية، هذه الحركة في الشارع تشكل ورقة ضاغطة ليس على الحريري وإنما على شركائه في الحكم، وتعزز موقعه التفاوضي تجاه رئيس الجمهورية وحزب الله، فما يستطيع أخذه تحت ضغط الشارع هو أكثر وأسهل مما يستطيع أخذه لاحقا.

● **الحريري يدرك أن استقالته هذه المرة، وفي ظل هذا الوضع، محفوفة بالمخاطر، وربما تؤدي به إلى الخروج من رئاسة الحكومة، وأيضاً من معادلة الحكم والحياة السياسية.** فهو شريك في الغنم والغرم، ومع شركائه في مركب واحد إذا أراد القفز منه بعرضه للغرق، وهو المدرك تماما أنه جاء مع عون إلى الحكم بتسوية سياسية تبقيهما معا أو تخرجهما معا.

● **رابعا:** حزب الله سائر إلى موقف أكثر تشددا في تعاطيه مع الثورة الشعبية التي يفضل تسميتها «حراكا شعبيا»، وهذا ما منح إليه السيد حسن نصرالله في خطابه الأخير، عندما تحدث عن تحوير وتحريف في مسار الحراك الذي خرج عن منطلقاته الإصلاحية والمطلبية، وتحول إلى مشروع سياسي ممول ومحرك من سفارات ودول لإسقاط الحكومة والعهد. فقد توصل السيد نصرالله، إلى استنتاج بأن الموضوع ما عاد حراكا شعبيا واحتجاجات ضد الفساد، وأن الوضع في لبنان دخل في دائرة الاستهداف السياسي الدولي

الرئيسية للعهد وخط الدفاع الأول عنه. ولذلك فإن باسيل، وبخلاف وزراء آخرين، يشكل معادلة سياسية هي جزء من معادلة العهد ومقوماته انطلاقا منها. العاصفة التي اشتداد وقد دخلت عليها تعقيدات إضافية تنبئ بأن المنازلة بين الدولة والانفصالية مستمرة بوتيرة تصاعديّة، وأن الجميع وضعا خطط التكيف مع أزمة طويلة تقاس بالأسابيع.. ويمكن تفكيك الوضع المعقد واختصاره في النقاط التالية:

● **أولا:** أخفقت قوى السلطة، ليس فقط في إقناع الناس على الخروج من الشارع، وإنما أيضا في دفعهم إلى التجاوب مع عروضها ودعواتها، بما في ذلك الدعوة إلى حوار مع رئيس الجمهورية يجري ممثلون عن الانفصالية، لا بل يجري التعاطي مع هذه العروض بحفظ شديد والتشكيك في أن تكون هذه الدعوة التي انتداب وقد يمثل الحراك الشعبي للحوار مع السلطة تهدف إلى كشف الجهة التي تقف وراء هذا الحراك، بما يسهل عملية استيعابها أو استهدافها.

● **من الواضح أن المتظاهرين، الذين يفضلون تسميتهم بـ «الثوار»، يرفضون فتح الطرقات الحيوية التي تتحكم بمفاصل الحركة ويؤدي إغلاقها إلى شل الحركة العامة في البلاد.** فإذا كانت تظاهرات الساحات هي المظهر الرئيسي للثورة الشعبية

«الهادئة الهادئة»، فإن «الإقفال» هو «ورقة الضغط» الرئيسية والأقوى في يد «الثورة» على السلطة لدفعها إلى تقديم تنازلات ملموسة وفورية. ومن الواضح أيضا أن المتظاهرين لا يخرجون من الشارع من دون فخر أو إنجاز. وأن استقالة الحكومة هي الفئران المطلوب، بعدما تجاوزت الأزمة الورقة الإصلاحية الحكومية وأسقطت مفاعيلها.

● **ثانيا:** السلطة بقوامها الرئيسية (عون - بري - الحريري - نصرالله) لم تصل في «تنازلاتها وعروضها» إلى بند «استقالة الحكومة»، وتبدو كما لو أنها تتحضر لإدارة الأزمة واستيعابها تدريجا وليس لحل الأزمة إذا كان الحل يتطلب تغيير الحكومة. وأما إدارة الأزمة، فإنها تستند إلى 3 بنود:

- فتح الطرقات، بما يؤدي إلى حد أدنى من دورة حياة اقتصادية واجتماعية.

- حصر التظاهرات في الساحات، بما يؤدي إلى تشكيل حالة شعبية ضاغطة ودايمة وإبقاء الحكومة تحت مراقبة مشددة تحول دون تملصها من تنفيذ فوري للورقة الإصلاحية وتمنيع العود.

- تكثيف الاجتماعات الحكومية، ولاحقا إعلان مجلس النواب، بما يشبه إعلان حال طوارئ سياسية واقتصادية.

● **ثالثا:** الملف الحكومي، تعديلا أو تغييرا، لم يفتح بشكل جدي ولم يصدر قرار سياسي في أي من الاتجاهين، والأفكار والمقترحات والمداوات حولها خلصت إلى النتائج التالية:

1- **التعديل الحكومي طرح من خلفيّة إخراج وجوه وزارية نافذة وتصفه استفزازية عند جمهور الشارع، ومع مراعاة التوازن السياسي الطائفي.** (الوزراء المتداولة أسماؤهم: جبران باسيل، علي حسن خليل، محمد شقير، وائل أبوفاور، يوسف فنيانوس...).

المشكلة هنا تظهر على مستويين: مسألة خروج أو إخراج باسيل من الحكومة، والتي تلحق ضررا سياسيا ومعنويا بالرئيس ميشال عون، وحيث يعد باسيل المرتكز والذراع



شعارات تزين ساحة الشهداء